



من رائدات الحركة النسائية في البحرين

نعيمه مرهون: القوانين لا تبقى ثابتة والزمن يتطور

نعيمه مرهون من رواد الحركة النسائية في البحرين، تأخذ على عاتقها مسؤولية الريادة في نشر الوعي الليبرالي في أوساط المرأة البحرينية. أسست مع بعض زميلاتهما جمعية المرأة البحرينية، وتم انتخابها رئيسة الجمعية. في المنامة عاصمة البحرين أجرينا معها هذا اللقاء.

التقاها / فيصل الصفواني

الكوتا .
الهدف الثاني: لدينا معركة قانونية تخوضها المرأة البحرينية ونحن في مقدم الصفوف نطالب بصياغة قانون للأحوال الشخصية. الهدف الثالث: يهمننا أن نتناول موضوع المراهقة في مرحلتنا المستقبلية من خلال نشر التوعية بأهمية مرحلة المراهقة، ونشر التوعية في أوساط الأباء والأمهات في ما يخص هذه المرحلة وكيف يتعاملون مع أبنائهم أثناء المراهقة.

ما الذي يعيق المرأة من الوصول إلى البرلمان عن طريق الانتخابات؟
أشياء كثيرة نحن لا نزال في بداية الطريق وحتى تدخل المرأة الانتخابات وتتنع الناخبين لوصولها إلى البرلمان هذا أيضاً يحتاج الى وقت كبير. وهناك عوامل عديدة تحول دون ذلك وأهمها المرجعيات الدينية، فبعض هذه المرجعيات تفكر بعقلية قديمة، وتحرم المرأة حق أن ترشح نفسها وتحرمها أيضاً حقها كناخبة أن تختار من تريد.

وأحياناً نعمل بالتعاون أو الشراكة مع جمعيات محلية أو منظمات دولية تعمل في المجال نفسه ولدينا موضوعات مستقبلية نعمل من أجل تحقيقها نحن بمفردنا وأحياناً بالتعاون مع الآخرين.
ما هي أهم الموضوعات التي تهتمكم مستقبلاً؟
أماننا ثلاثة موضوعات مهمة تقع في القلب من قضايا المرأة وهي كالاتي:

أولاً: يهمننا أن يتحقق نظام (الكوتا) وهو تخصيص مقاعد للمرأة البحرينية في البرلمان. هذا المطلب نحن كنا أول من نادى به وألح في طلبه وكان الكثيرون يلوموننا ويقولون إننا نبالغ. وبعد مرور الانتخابات الأخيرة ولم تصل امرأة واحدة إلى مجلس النواب، فوجئنا أن كثيراً من الأصوات النسوية تعالت تطالب بنظام الكوتا، بالإضافة إلى ظهور عدد من المنظمات والجمعيات المحلية التي بدأت هي الأخرى تقترح بفكرة

وأطرح في رأيي وكتاباتي أن القوانين لا يمكن أن تبقى ثابتة والزمن يتطور.
ما هي المشاريع والبرامج التي نفذتها على مستوى البحرين؟
أقمنا العديد من ورش العمل لتأهيل وتدريب الفتيات على القيادة وتدريب الناشطات على ممارسة الحقوق الانتخابية وتمكينهن من المشاركة السياسية. الدورات لم تكن كافية ونطمح إلى مواصلة. جمعية المرأة البحرينية كانت من أولى الجمعيات التي نادت بنظام الكوتا للمرأة البحرينية، وفي سبيل هذا أقمنا عدداً من النشاطات ونظمنا العديد من الندوات لنبين هذا المطلب النسوي المهم الذي يمكن من خلاله أن تصل المرأة البحرينية إلى البرلمان. ونحن أول من تبنى هذه القضية ونادى بها. كما شاركنا في المسيرة النسائية في يوم المرأة العربي بتاريخ ١٥ شباط/ فبراير ٢٠١٢م. نحن دائماً نعمل في مجال قضايا المرأة بكل ما هو ممكن بحسب إمكانياتنا

الدستور وميثاق العمل الوطني، وقد تحول إلى حجر عثرة يعيق الجمعيات والهيئات الوطنية من أن تمارس عملها وفق برامجها وسياساتها ورؤاها في شكل ديمقراطي وحر. وبما أننا قد انتقلنا من مرحلة الإصلاح السياسي ومرحلة المجتمع المدني، مرحلة إشاعة الحريات ومرحلة الديمقراطية، فلا بد أن نهيئ الأرضية القانونية المناسبة لتحقيق هذه الأهداف. وبداية الإصلاح تعني إعادة النظر في القوانين والتشريعات التي كانت سائدة لنرى ماذا ينبغي تعديله أو تغييره في هذه القوانين ليتسنى لنا إجراء الإصلاح.
ما هي نقاط الخلاف بينكم وبين الوزارة في مواد النظام الأساسي؟
تعرض الوزارة على أي كلمة فيها: هيئة أو منظمة وطنية، وهذا ما دفعها لشطب المادة رقم (١) من النظام الأساسي والتي أوردت تعريف الاتحاد بأنه: (منظمة وطنية أهلية تعني بقضايا المرأة ذات طابع ديمقراطي). أنا شخصياً دائماً أقول

الخطأ أن نعتقد أن العمل المدني مستقل أو منعزل عن العمل السياسي. هذا الكلام غير صحيح حتى الجمعيات الخيرية ليست محيدة تماماً عن السياسي.
وما هي الأهداف الرئيسية للجمعية؟
العمل على رفع المستوى الثقافي والاجتماعي والصحي للمرأة، ويهمننا أن نتخراط المرأة في مجالات العمل المختلفة. ونعمل على إعداد دراسات حول قضايا المرأة بما يساهم في حل مشاكل الأسرة والحفاظ على الروابط العائلية. وكذلك نعمل على توثيق علاقتنا مع عدد من الجمعيات الأهلية والمنظمات في كثير من دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى الدول العربية وبعض دول العالم.
كثيراً ما تناولت في كتاباتك الصحافية قانون الجمعيات، فما هي مآخذك على هذا القانون؟
قانون الجمعيات الصادر عام ١٩٨٩ من القوانين التي لا تتماشى مع

هل يمكن أن تعطينا فكرة مختصرة عن نشأة الجمعية؟
جمعيتنا هي جمعية نسائية ليبرالية أنشئت بعد حركة الإصلاح البحريني وتحديداً بعد إعلان الميثاق الوطني. تاريخ تأسيسها بداية عام ٢٠٠٠م، والمؤسسات صاحبات اهتمامات نسوية. **هل تعتبرين المنظمات المدنية إمتداداً للأحزاب السياسية؟**
بالطبع ليست المنظمات امتداداً للأحزاب وهناك فرق بين العمل في المنظمات والعمل في الأحزاب على الأقل من حيث الأهداف والنشاط. وعندما قلت أن عضوات جمعيتنا كن منخرطات في أحزاب فهذا لا يعني أن الجمعية تتحول إلى حزب سياسي لأن أهداف الجمعية وأسباب نشأتها مختلفة تماماً لكن في المقابل يجب ألا نعتقد أن الجمعيات والمنظمات بعيدات عن العمل السياسي فهذا غير صحيح. لا توجد منظمة أو جمعية غير مسيسة، ومن